اول الغلام كما مضى في باب تسكنى الى حل ان زوجته وعنه قوله وكاني حلما مرويا فحذا اوفى اقليم كوذا المشاور وذلك لما وان فقيه اذا كان بها تسكنى قال عيسى، ما لم يكن خوفا بينا من الاستغناء. وعنه قوله وان كاني حلما موارثها الا ان تطلبه بكراء. قال ابو محمد ابن زرع عن هذه المسئلة فقال ذلك جائز فقال له وان طلب كراءها فيما مضى فقال بلى نعم وان كانت الزوجة مالكة امرها عالمة بالفقه واذ كانت مرولا عليها اخذ بكراء ما مضى ولم ينفعه ما مضى له فقال له بن دحون وان كانت ذات اب وجهي و لا يتهمه واباح له تسكنى الدار ما في يشبه. يضمن الاب الكراء وعلى هذا الحمل قوله فقال ليس بجيد والذي ان على الزوج وكما يشبه على الاب وقوله على هذا بل ليس للاب ان يعيب مال أولاده او ابتنه انظر ذلك في كتاب ابن حبيب في باب شرط لزوجته ان لا يتسرى عليها وناما لكنه قبل هذا وقفته عليها ان بن لبصود وعن اصبغ وابن مغيث خلاف ما قال ابن زرع فالمالكة امرها وانما تاخذ بالكراء. وكما يسقط عنه الشرط

وعنه قوله ولا اني حلما اذا علم انه حسن الصحبة كما قال القاضي ابو الوليد الصواب هذا محمول على انه حسن الصحبة حتى يتبين غلافه هذا الذي يقتضيه ما في ارخاء المستور من المدونة واخرى هذا الخلاف الصواب قاله في رسم اجوبة من طلاق العشرة وفي شرط الزيارة عنه قوله زيارة جميع اهلها من النساء. كما ابن مغيث وقوله زيارة جميع اهلها من النساء

وذوي محارمها

اذا طلب الزوج تسكنى ما مضى بدار زوجته

ليس للاب ان يعيب مال ولده

الزوج محمول على حسن الصحبة حتى يتبين خلافه

زيارة اهلها والعكس

وذوي محارمها من الرجال ليس تمنع الشكال ما لم يوقفا ذوي محارمها فحلا لكان له ان يمنعها من ليبعث له فحج من افسا. قال وان منع من كان من اهلها و ذوي محارمها من الدخول في دارها لزيارتها من غير من كان له ذلك وقيل لم اجتمع معها عنه باب الوارث الا ان يشترط عليه ذلك فلا يمنعهم من دخول الدار تامل ذلك في المنع له وتامل ما هاهنا وقوله وعنه قوله لم تمنع من الدخول على احتمالا كما ان اشتكى الزوج ابويها فكان كانا مصنين منعا من الدخول عليها الا بإذنها ولن حاميين لم يمنعا من زيارتها والدخول عليها وله منعها من زيارتهما والدخول عليهما ولو منعها من زيارتهما اذا لم يؤمن تاجيجها المشاور جاز انهما با فساد جاز ارتها في جمعة من با مبينة في هما ليلا فحلوا بها من الاستغناء وعنه التكل على احتمالا كما ليس للرجل ان يمنع زوجته من التحرم الى ابويها واخيها و بعضي عليه بولك قاله في رسم خلق من كتاب السلطان ومثله في رسم الطلاق من سماع بن سماع ابن رشد من الايمان بالطلاق خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب من انها بعضي عليه حتى يمنعها من الخروج اليهم و يمنعهم من الدخول عليها بعضي باحد الوجهين كما انها لم تحنث حتى يحلها على الكره من وجهين في احدهما قال بن رشد وهو الخلاف عندي اذا هو في الصحابة احدا موقنة واما التحالة فلا اختلاف

ليس للرجل ان يمنع زوجته من التحرم الى ابويها

اذا اشتكى الزوج ابويها

Copyright © King Saud University